

تقييم أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين
جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية

إعداد

أ.د/ محسن عبيد عبدالغفار

أستاذ المحاسبة المالية

ووكيل كلية التجارة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

د/ رجب محمد عمران

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

أ/ رانيا شفيق غبريال

باحث ماجستير محاسبة

٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة اختبار أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين جودة التقارير المالية، وقد اعتمدت منهجية الدراسة على تصميم إستبيان تم توزيعه على مجتمع الدراسة من المصرفيين العاملين في البنك، وتنوعت وظائفهم من محاسبين ومدراء ماليين ومسؤولين في قسم الحوكمة ومراجعي الرقابة الداخلية ومدققي التفقيش والرقابة ورؤساء قطاعات ورؤساء مجموعات ومدراء فروع بواقع ١٣٠ استبانة.

وباستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، تبين وجود أثر ذو دلالة معنوية لإعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيمة اختبار (ف) (١٨٥.٨٩٦) وهى ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار. وتعكس هذه النتيجة وجود علاقة تأثير إيجابي ومعنوي بين عمليات إعادة الهيكلة التي تبناها البنك - مثل تطوير نظم المعلومات المالية، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتحسين الحوكمة - وبين التحسن الملحوظ في جودة التقارير المالية الصادرة عنه. ومن ثم، تدعم هذه النتائج التوجهات الحكومية في اعتماد سياسات إعادة الهيكلة كأداة فاعلة لتحسين الأداء المالي والإفصاح المحاسبي في البنوك العامة.

وقد أوصت الدراسة باستمرار جهود إعادة الهيكلة المؤسسية داخل البنك الزراعي المصري، مع التركيز على تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتحديث البنية التحتية الرقمية، لما لها من دور في تحسين جودة الإفصاح المالي وتقارير الأداء.

مقدمة الدراسة

تهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تفيد المستثمرين في اتخاذ القرارات، وتعتبر من أهم المصادر التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالبنوك للحصول على البيانات المالية اللازمة لاتخاذ قراراتهم، وعلى الرغم من أهمية تلك التقارير إلا أن الظروف التي حدثت للعديد من البنوك في نهاية القرن العشرين أدت إلى اهتزاز الثقة في تلك التقارير، الأمر الذي أدى إلى تزايد المطالبات بشأن توفير تقارير مالية تتسم بالجودة والبحث عن كيفية ضبط وتحقيق وقياس جودة التقارير المالية لإعادة الثقة والمصداقية لدى المستثمرين (الخرندار وزيدان، ٢٠٢٠).

وتعد جودة التقارير المالية من العوامل الحاسمة في دعم متخذي القرار داخل المؤسسات المالية والمصرفية، حيث تمكنهم من تقييم الأداء المالي بدقة واتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة. وفي ظل التطورات الاقتصادية والتشريعية التي يشهدها القطاع المصرفي المصري، برزت الحاجة إلى إصلاحات هيكلية داخل عدد من البنوك العامة، وعلى رأسها البنك الزراعي المصري، الذي يُعد أحد أقدم وأهم المؤسسات المصرفية التي تستهدف دعم القطاع الزراعي والريفي (عيسى، ٢٠٢٢).

وقد تبنت البنك المركزي خطة لتطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي ككل لما له من أثر فعال على دعم الاقتصاد الوطني ودعم سبل التنمية والشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية ورفع معدل النمو الاقتصادي، وكانت إعادة هيكلة البنوك هو العلاج الأمثل للمشاكل التي يعنى منها القطاع المصرفي بهدف تحسين الوساطة المالية وتمكين المسيرين من التحكم الجيد في تسيير البنوك وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية وتحسين الملاءة المالية مع وجود الانظمة الاحترازية، والهدف العام هو تكييف البيئة المصرفية وتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية (إبراهيم، ٢٠١٩).

وقد شرعت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٦ في تنفيذ خطة شاملة لإعادة هيكلة البنك الزراعي، تضمنت إصلاحات تنظيمية ومالية وإدارية، لتعزيز كفاءته التشغيلية وزيادة قدرته على تقديم خدمات مالية عالية الجودة. وتشمل إعادة الهيكلة عدة محاور، من بينها تحديث نظم المعلومات المالية، وتطوير نظم الرقابة الداخلية، وتحسين الحوكمة المؤسسية، مما يُفترض أن ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنك من حيث الشفافية والدقة، والاتساق مع المعايير المحاسبية الدولية (عيسى، ٢٠٢٢).

وتتزايد أهمية هذا الموضوع في ضوء الاتجاهات الدولية نحو تعزيز الإفصاح المالي، وتحقيق الامتثال للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، لاسيما في البنوك التي تُعد محورياً رئيسياً في الاستقرار المالي والنقدي لأي دولة. ومن ثم، تأتي هذه الدراسة لتقييم مدى فاعلية جهود إعادة الهيكلة التي تمت داخل البنك الزراعي المصري، وتأثيرها على جودة التقارير المالية.

٢/ مشكلة الدراسة

يعتبر البنك الزراعي المصري كأحد البنوك المتخصصة في تمويل النشاط الزراعي، أحد أكبر البنوك العاملة في السوق المحلية ذات الإسهام الكبير في تحقيق الأهداف التنموية وتحقيق التنمية الريفية والزراعية، لذلك كان ينبغي ضرورة الإسراع بالأخذ بكافة مظاهر التكنولوجيا الحديثة، والنهوض بالبنية التحتية لهذا البنك العريق والذي كان يعاني فعلياً من التهاك والتأخر عن ملاحقة نظيرة من البنوك الأخرى. ومن خلال المقابلات الشخصية التي قامت بها الباحثة مع مسؤولي الإدارة العليا تبين الآتي:

- تعرض البنك إلى كثير من المشاكل وعانى من فجوة خسائر متراكمة تقدر بنحو ٦ مليار جنية والتي ترجع بصفة أساسية إلى أسلوب الإدارة والذي كان يؤدي إلى التضارب والتفكك، بالإضافة إلى عدم القدرة على تطبيق سمات واحدة في اتخاذ القرار حيث كان يوجد ثلاثة مجالس إدارات.

- توجد معاناة شديدة في تقديم الخدمات بالصورة اللائقة المرضية للعملاء، نظراً لعدم وجود شبكات ربط بين الفروع وبعضها، وضعف البنية التحتية، ووجود نظم قديمة وتكنولوجيا تحتاج إلى تحديث حتى يؤدي عمله باحترافية ويضيف من خدماته الفاعلة عند الفلاح والمزارع.

- يمتلك البنك مجموعة من الأصول تبلغ حوالي ٧٠٠ مليون جنية مصري لم تكن تدار بكفاءة وحرفية، كذلك لم يكن البنك يمارس قواعد المخاطر والحوكمة وفقاً للأصول المعتمدة حالياً، بل كان يدار كوحدة تنفيذية تابعة لوزارة الزراعة المصرية.

- هناك ميراث كبير من الديون المتعثرة تبلغ نحو ٤ مليار جنية مصري، وهي تمثل أكثر من ٢١% من المحفظة الائتمانية التي تحتاج إلى علاج جذري وحاسم.

- يحتاج البنك إلى تغيير الصورة الذهنية عند المواطن بأنه متخصص في القروض الزراعية فقط، لذلك كانت الحاجة إلى وضع استراتيجية تقديم خدمات ومنتجات جديدة وتطوير المنتجات القائمة.

- يحتاج البنك إلى رفع منظومة الرقابة الداخلية وكيفية تحسين البيئة الداخلية، مما يقلل من الاختراقات وتزيد من التوافق وفقاً لقواعد الرقابة والحوكمة

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة المصرية لإعادة هيكلة البنك الزراعي، لا تزال هناك تساؤلات حول مدى انعكاس هذه الجهود على جودة التقارير المالية التي يصدرها

البنك، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي من حيث الامتثال لمعايير الشفافية والإفصاح المالي. وتتمثل المشكلة البحثية في أن عملية إعادة الهيكلة – بما تتضمنه من تحسين في نظم المعلومات والرقابة والحوكمة – يفترض أن تؤدي إلى تقارير مالية أكثر جودة، إلا أن الواقع العملي قد يشير إلى تفاوت في النتائج المحققة، وهو ما يثير التساؤل حول مدى تأثير إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على جودة التقارير المالية الصادرة عنه. ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، وهي:

ما هي أبعاد إعادة الهيكلة التي تم تنفيذها داخل البنك؟
ما المعايير التي يمكن من خلالها قياس جودة التقارير المالية؟
هل ساهمت جهود إعادة الهيكلة في تحسين جودة التقارير المالية في البنك الزراعي؟

٣/ أهداف الدراسة

بيان جوانب وممارسات إعادة الهيكلة لتطوير الأداء المالي وغير المالي للبنك الزراعي المصري.

تحديد أبعاد جودة التقارير المالية بالبنك الزراعي المصري.
اختبار أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين جودة التقارير المالية.

٤/ أهمية الدراسة

تتلور أهمية الدراسة في محاولة الكشف عن مساهمة إعادة الهيكلة على الاداء المالي وجودة التقارير المالية خاصة مع تزايد الاهتمام نحو بناء منظومة الكترونية تكنولوجية بنكية تستطيع تحقيق دور فعال فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية ونظم وخدمات الدفع لما له من أثر فعال على دعم الاقتصاد القومي وتحقيق التنمية المستدامة ويمكن تناول أهمية الدراسة كما يلي:

١/٤ الأهمية العلمية

- تسعى الدراسة إلى معالجة النقص النسبي في الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين عمليات إعادة الهيكلة المؤسسية وجودة التقارير المالية، وخاصة في سياق البنوك الحكومية المصرية.
- تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً لقياس تأثير إعادة الهيكلة على جودة التقارير المالية، بما يعزز من فهم محددات جودة المعلومات المالية في المؤسسات المصرفية.
- تسلط الدراسة الضوء على تفاعل عمليات إعادة الهيكلة (كمتغير إداري) مع جودة التقارير المالية (كمتغير محاسبي)، وهو ما يساهم في تعزيز التكامل بين فروع المحاسبة المختلفة في التحليل العلمي.

٢/٤ الأهمية العملية

- تساعد نتائج الدراسة في قياس مدى نجاح خطة إعادة الهيكلة الحكومية، وتحديد أوجه القوة والقصور في تطبيقها من منظور تحسين جودة التقارير المالية.
- يمكن أن تساهم نتائج وتوصيات الدراسة في تعزيز قدرة البنك المركزي، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووحدات الرقابة الداخلية في البنوك، على متابعة فعالية إصلاحات الحوكمة والهيكلية المؤسسية.
- تعد نتائج الدراسة مرجعاً مهماً لوزارة المالية والبنك المركزي في تقييم أثر سياسات إعادة هيكلة البنوك العامة على كفاءة النظام المالي المصري.

٥/ فروض الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، اعتمدت الباحثة على اختبار الفرض الرئيسى الآتى:

فرض الدراسة: "لا يوجد أثر لإعادة هيكلة البنك الزراعى المصرى على تحسين جودة التقارير المالية فى البنك الزراعى المصرى"

وقد استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار الخطي البسيط وذلك لاختبار مدى قدرة المتغير المستقل على التأثير على المتغير التابع، ويستخدم هذا الأسلوب بهدف الحصول على معامل التحديد الذي يقيس نسبة الاختلاف للمتغير التابع الذي يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر، واحد صحيح، وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والعكس صحيح.

وسوف تقتصر الدراسة على البنك الزراعي المصري وفروعه وبنوك القرى التابعة له في إطار الدعم الكبير الذي يقدمه البنك المركزي له وإعادة هيكلة وتطويره وتدعيم القاعدة الرأسمالية له لكي يتماشى مع خطط النمو وتعظيم قدرته التنافسية ويمارس سياساته وفقاً لقواعد الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية.

٦/ الدراسات السابقة ذات الصلة

تناولت دراسة (Boos et al. (2024 إعادة إعادة الهيكلة عبر (الاندماج والاستحواذ) كوسيلة مبدّدة لأزمات البنوك في سويسرا، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات آلتية إحصائية للبنوك السويسرية، شملت تأثير مداخل متعددة على خروج البنوك (فشل/اندماج/إعادة ترخيص)، وقد توصلت النتائج إلى أن الاندماجات تعمل كآلية فعالة لتجنب الفشل البنكي، وتحسّن الكفاءة من خلال دعم رأس المال والإدارة، وقد أوصت الدراسة بتشجيع عمليات الاندماج المبنية على تقوية رأس المال وتوسيع الإدارة المحسّنة للحد من الانهيارات المصرفية.

استهدفت دراسة (Okonkwo et al (2023 قياس أثر إعادة هيكلة رأس المال على جودة الأداء المالي وجودة التقارير للبنوك النيجيرية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات ١٠ بنوك؛ واستخدمت نسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة القروض المتعثرة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى زيادة ملحوظة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بعد الهيكلة، بالإضافة إلى تحسن جودة الأصول (انخفاض القروض المتعثرة)، وأن مستوى الكفاءة (نسبة التكاليف مقابل الدخل) لم يتأثر كثيراً، وقد أوصت الدراسة بتعزيز الهيكلة المالية يحتاج إلى تكامل مع استراتيجيات طويلة الأمد لتحسين الكفاءة، والتركيز ليس فقط على النتائج قصيرة الأجل.

تناولت دراسة الشعراوى (٢٠٢٢) العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة التقارير المالية في البنوك السعودية، ودور جودة المراجعة كوسيط، واعتمدت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية مع استبانة استهدفت العاملين في لجان المراجعة بالبنوك السعودية، واستخدمت تحليل الانحدار للتدقيق في أثر المتغيرات، وقد توصلت النتائج إلى أن فعالية اللجان تؤثر إيجابياً على جودة التقارير، وجودة المراجعة تعمل كعامل وساطة قوي، وقد أوصت الدراسة بدعم استقلالية لجان المراجعة، والإسراع في اعتماد معايير وممارسات موحدة لتحسين جودة التقارير.

استهدفت دراسة جاب الله وآخرون (٢٠٢٢) تقييم دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية خلال الفترة من عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، وقد اعتمدت منهجية الدراسة على تصميم قائمة استقصاء ووزعت على ٢٥٠ موظفاً من ٣ فئات (مراجعين داخليين، محللين، ووحدات استثمار بنكية)، تم تحليل ١٨٤ استبياناً باستخدام أساليب وصفية وتحليل إحصائي، وقد توصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي وملحوظ لإدارة المراجعة الداخلية في تعزيز جودة التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة بتعزيز استقلالية هذه الإدارات، وتطوير خبرات أفرادها، وزيادة دورها الرقابي في تحسين عملية إعداد القوائم المالية.

استهدف دراسة (Duong (2020 الى بيان أثر إعادة الهيكلة المالية على المالية العامة وأداء البنوك التجارية في فيتنام خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨، وقد أظهرت النتائج أن إعادة الهيكلة المالية في الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٥ و ٢٠١٦ - ٢٠١٨ أدت بالفعل إلى تدهور الأداء المالي، وبالتالي فإن تقييم الأداء المالي بعد إعادة هيكلة البنوك التجارية في فيتنام يجب أن يستند على بيانات أطول في الوقت نفسه، ومن الضروري فحص الاختلافات بين المجموعات المصرفية المختلفة لاستخلاص استنتاجات دقيقة.

استهدفت دراسة (Okoye et al (2020 تقييم تأثير إعادة الهيكلة المؤسسية (خاصة تكبير رأس المال عمليات الدمج) على الأداء المالي للبنوك التجارية، واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات موثقة من ٥ بنوك نيجيرية للفترة ١٩٩٦-٢٠١٦؛ واستخدمت الدراسة نموذج منهج العزوم العامة (GMM) وتقنيات الانحدار لتحليل الأداء قبل وبعد الهيكلة، وقد توصلت النتائج إلى انخفاض واضح في الربحية (معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) لدى البنوك الكبيرة بعد الهيكلة، وفي المقابل ارتفعت لدى البنوك الصغيرة، كما أن نمو الأصول والودائع ارتبط بزيادة الأداء، لكنه لم يكن مؤشراً قوياً في فترة قبل الهيكلة، وقد أوصت الدراسة بضرورة توجيه دعم الهيكلة الكبيرة نحو تعزيز كفاءة رأس المال، خاصة في البنوك الكبرى، والفصل بين نشاطات الاندماج ورأس المال لتحسين نتائج الأداء.

فحصت دراسة بخيت (٢٠١٨) أثر استقلالية وخبرة وحجم لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري في البنوك خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة موجهة لأسهم تمثل أنشطة الإفصاح (٦٩ بنداً)، وتم توزيعها على ٢٦٠ شخصاً من العاملين في ١٣ بنكاً مدرجة، تم تحليل البيانات بنماذج الانحدار اللوجستي، وقد توصلت النتائج إلى استقلالية لجنة المراجعة، وخيرتها، وحجمها كانت لها تأثير إيجابي ذو دلالة على الإفصاح الاختياري، وأوصت الدراسة بتعزيز قدرات لجان المراجعة، تطوير نظم المعلومات الخاصة بها، وتشريع ضبط الإفصاح للوائح هيئة سوق المال.

استهدفت دراسة خليفة (٢٠١٨) قياس أثر تطبيق آليات الحوكمة البنكية على جودة التقارير المالية والإفصاح عن مخاطرها خلال عام ٢٠١٨، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة استهدفت ١٢٠ موظفاً في مجال الائتمان لدى ٣ بنوك (الأهلي - مصر - القاهرة)، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة شفافية الإفصاح عن المخاطر، مع تعزيز موثوقية المعلومات، وقد أوصت الدراسة برفع الوعي بحوكمة البنوك، إنشاء لجان متخصصة مراقبة، وتنظيم دورات للعاملين، فضلاً عن إشراف البنك المركزي على تطبيق مبادئ الحوكمة.

استهدفت دراسة (Tran et al (2014 تحليل تحليل أثر ثلاث أنواع من إعادة الهيكلة (الاندماج، التدخل الحكومي، الخصخصة) على أداء البنوك الفيتنامية، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات فترة ما بعد الأزمة (قبل وبعد ٢٠٠٨)، وتحليل مقارنة بين البنوك التي خضعت للهيكلة وسياسات مختلفة، وقد توصلت النتائج إلى أن البنوك التي اندمجت شهدت انخفاضاً مؤقتاً في الأداء بسبب تحمل التزامات البنوك الصغيرة، كما أن البنوك المملوكة للدولة تحسنت بعد الخصخصة، وتتطلب الدمج إعادة هيكلة دقيقة لدعم الاندماج، وربط الخصخصة بتحسين جودة الإدارة لتقوية الأداء.

استهدفت دراسة راشد (٢٠٠٩) تقييم أثر عمليتي دمج (بنك مصر الدولي مع الأهلي - سويس، وبنك العقاري المصري مع النظير العربي) على الأداء المالي والمحاسبي للبنوك، واعتمدت منهجية الدراسة على مقارنة المؤشرات الرئيسية (معدل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة النفقات إلى الدخل، ونسبة الديون المتعثرة) قبل وبعد الدمج خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩، وقد توصلت النتائج إلى تحسن معتدل في كفاءة التكلفة، وأداء ربحي أفضل في المصرف المندمج، مع بعض التأخير في دمج الأنظمة المحاسبية والتقارير، وأوصت الدراسة بضرورة موازنة نظم التقارير المالية بعد الدمج، وتعزيز التكامل التقني والمحاسبي بين المصارف المعنية.

استهدفت دراسة عبد البر (٢٠٠٥) تجربة إعادة هيكلة القطاع المصرفي المصري بالتوازي مع تجارب دولية، وتحديد أدوات رفع التنافسية وكفاءة الإفصاح، واعتمدت منهجية الدراسة على تحليل وثائقي تاريخي؛ دراسة السياسات والإصلاحات المصرفية منذ التسعينات مع مقارنة تراكمية، مدعومة بتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وقد توصلت النتائج إلى أن الهيكلة البنكية قد حسّنت كفاءة القطاع وأدت لنمو الودائع والقروض، لكنها ظلت دون كفاية في موازنة تقارير الجودة والكفاءة الإفصاحية الرقمية، وقد أوصت الدراسة بتوسيع استخدام الحوكمة المصرفية، تعزيز الإشراف المركزي، وتطبيق نظم رقابية وتكنولوجية لتحسين جودة التقارير البنكية.

تناولت دراسة (Dziobek and Pazarbasioglu (1997 أثر إعادة الهيكلة المالية (الديون ورأس المال والأصول) على كفاءة وسلامة البنوك بعد الأزمات المالية، اعتماداً على تحليل للبنوك من عينة دول متعددة في الثمانينيات والتسعينيات؛ وباستخدام تحليل النسب المالية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الفوائد، ونسبة الديون/الأصول)، بالإضافة إلى نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية توصلت النتائج إلى تحسن ملحوظ في الربحية والكفاءة بعد الهيكلة، وانخفاض في القروض المتعثرة وارتفاع الملاحة المالية، وقد أوصت الدراسة دعم الهيكلة الشاملة للأصول والديون بما يساهم في تعزيز استقرار وكفاءة الأداء.

١/٦ التعليق على الدراسات السابقة

أظهرت العديد من الدراسات السابقة ارتباطاً وثيقاً بين إعادة الهيكلة البنكية وتحسين الأداء المالي، مما ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على جودة التقارير المالية. فقد أوضحت دراسة (Boos et al (2024 أن عمليات إعادة الهيكلة من خلال الاندماج والاستحواذ تشكل آلية فعالة لتفادي فشل البنوك، من خلال دعم رأس المال وتعزيز كفاءة الإدارة، وهو ما ينعكس على شفافية البيانات المقدمة في التقارير المالية بعد الدمج. وفي السياق الإفريقي، أكدت دراسة (Okonkwo et al (2023 أن إعادة هيكلة رأس المال أدت إلى تحسن واضح في مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وانخفاض

في نسبة القروض المتعثرة. هذا التحسن في الأداء المالي يهيئ بيئة أفضل لإعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، من حيث الشفافية والدقة والموثوقية. وفي ذات الاتجاه، تناولت دراسة Okoye et al (2020) العلاقة بين الهيكلية المؤسسية والأداء المالي للبنوك، وتبين أن البنوك الصغيرة استفادت بشكل أكبر من إعادة الهيكلة مقارنة بالبنوك الكبرى. وقد أوصت الدراسة بضرورة توجيه دعم الهيكلية نحو تعزيز كفاءة رأس المال بما ينعكس على تحسين جودة التقارير المالية خاصة في البنوك الكبرى.

وفي السياق العربي، تعد دراسة راشد (٢٠٠٩) من الدراسات التطبيقية المهمة التي فحصت أثر عمليات دمج مصرفي على الأداء المالي للبنوك المصرية. حيث أظهرت النتائج تحسناً معتدلاً في كفاءة التكلفة وأداء ربحي أفضل، غير أن الدراسة لاحظت وجود تأخير في دمج الأنظمة المحاسبية، مما قد يُضعف من جودة التقارير المالية في المدى القصير، وأوصت بضرورة موازنة نظم التقارير المالية بعد الدمج وتعزيز التكامل المحاسبي والتقني. كما رصدت دراسة عبد البر (٢٠٠٥) أثر إعادة هيكلة القطاع المصرفي المصري من منظور تاريخي، وخلصت إلى أن الإصلاحات أدت إلى تحسن مؤشرات الأداء، لكنها لم ترتق بشكل كافٍ إلى تحسين جودة الإفصاح المالي أو تحقيق تكامل تقني رقمي كافٍ في التقارير المالية، وهو ما يدعم الحاجة لتطوير البنية المعلوماتية في البنوك المصرية.

وبما أن إعادة الهيكلة تشمل أيضاً الجوانب الرقابية والتنظيمية، فقد وجدت دراسة الشعراوي (٢٠٢٢) في البنوك السعودية أن فعالية لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية، وأن جودة المراجعة تُعد وسيطاً مهماً في هذه العلاقة. وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم استقلالية اللجان وتطبيق معايير موحدة للإفصاح. كما توصلت دراسة جاب الله وآخرون (٢٠٢٢) إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تساهم بفعالية في تعزيز جودة التقارير المالية داخل البنوك، وأوصت بتطوير خبرات العاملين وزيادة استقلالية وحدات المراجعة. وأكدت دراسة بخيت (٢٠١٨) على أن حجم واستقلالية وخبرة لجان المراجعة تسهم في رفع مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية، ما يُعد أحد أبعاد جودة الإفصاح البنكي. أما دراسة خليفة (٢٠١٨) فقد ركزت على تأثير تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية المصرية، ووجدت أن الحوكمة تُسهم بشكل كبير في تحسين جودة التقارير المالية، ودعت إلى تعميم ممارسات الحوكمة وإشراف البنك المركزي على تطبيقها.

ويتبين من خلال استعراض هذه الدراسات أن إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري من شأنها أن تساهم في تحسين جودة التقارير المالية إذا ما اقترنت بتفعيل أدوات الحوكمة، وتحديث أنظمة الرقابة الداخلية، واعتماد منهجيات تكاملية في الرقمنة المالية والمحاسبية. فالهيكلية لا تقتصر على الجوانب الرأسمالية والإدارية فحسب، بل تمتد إلى دعم نظم الإفصاح وجودة المعلومات، وهو ما تؤكد الدراسات الأجنبية والعربية السابقة.

٧/ الإطار النظري للبحث

يركز الإطار النظري للبحث على مفهوم وأبعاد عمليات إعادة الهيكلة، وماهية ومؤشرات قياس (أبعاد) جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى توضيح أهم الآثار المترتبة على عمليات إعادة الهيكلة على جودة التقارير المالية، بجانب إبراز تجربة إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري، وذلك على النحو الآتي:

١/٧ مفهوم وأبعاد إعادة الهيكلة في البنوك

تُعد إعادة الهيكلة المصرفية أحد أهم الأدوات الإصلاحية التي تلجأ إليها البنوك من أجل معالجة الاختلالات المالية والإدارية، ورفع الكفاءة التشغيلية والرقابية، ويُعرفها عبدالعزيز (٢٠١٨) بأنها: "مجموعة من الإجراءات التنظيمية والمالية التي تهدف إلى تحسين الأداء المصرفي وضمان استدامة البنك، من خلال إعادة ترتيب الهيكل المالي والتنظيمي لتقليل المخاطر وزيادة الفاعلية". وتشمل عمليات إعادة الهيكلة عدة أبعاد، منها: إعادة هيكلة رأس المال، تحسين جودة الأصول، إصلاح الهيكل التنظيمي والإداري، وتطوير نظم المعلومات والحوكمة. وفي البنوك المملوكة للدولة مثل البنك الزراعي المصري، ترتبط دوافع إعادة الهيكلة بعدة عوامل، منها: ارتفاع حجم الديون المتعثرة، تدني كفاءة نظم الرقابة الداخلية، ضعف الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى الحاجة لتحسين جودة الخدمات وتوسيع الشمول المالي. وأشار تقرير البنك الدولي (World Bank 2020) إلى أن "النجاح في إعادة هيكلة البنوك العامة يتطلب ربطها بتحسين جودة الإفصاح المالي ورفع كفاءة الرقابة الداخلية".

وتتعدد أبعاد عمليات إعادة الهيكلة المصرفية، حيث تهدف إلى معالجة أوجه القصور في الأداء المالي والإداري والتقني، بما يضمن استدامة النشاط المصرفي وتحسين جودة التقارير المالية. وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم هذه الأبعاد:

١. البعد المالي (إعادة هيكلة رأس المال والميزانية)

يتضمن البعد المالي معالجة الاختلالات في الهيكل التمويلي للبنك، من خلال زيادة رأس المال، أو إعادة توزيع الأصول والخصوم، أو التخلص من الأصول غير المنتجة. ويشمل أيضاً تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتقليل معدلات التعثر. هذه الإجراءات تؤدي إلى تحسين مؤشرات السيولة وكفاية رأس المال، ما يُعزز من موثوقية البيانات المالية ويقلل من الحاجة إلى التحفظات الكبيرة في إعداد القوائم المالية. وأشارت دراسة (Berger et al 2017) إلى أن "البنوك التي تُعيد هيكلة رأسمالها ضمن خطة شاملة تُظهر تحسناً ملحوظاً في جودة الأرباح واستقرار التقارير المالية".

٢. البعد الإداري والتنظيمي

يركز هذا البعد على إصلاح الهيكل الإداري، من خلال إعادة توزيع الصلاحيات، وتحسين كفاءة المستويات القيادية، وتطوير بيئة الحوكمة المؤسسية. يشمل ذلك تأسيس لجان مراجعة مستقلة، ووضع سياسات صارمة للرقابة الداخلية. هذه التحسينات تسهم في الحد من الأخطاء المحاسبية والتلاعب، مما يُعزز صدق التقارير المالية ويجعلها أكثر تمثيلاً للواقع. وقد أوضح (Bushman & Landsman 2010) أن "الحوكمة القوية تُعد عاملاً رئيسياً في ضمان جودة عالية للإفصاح المالي وتقارير الأداء".

٣. البعد التكنولوجي ونظم المعلومات

تتطلب إعادة الهيكلة المصرفية تحديث نظم المعلومات والأنظمة المحاسبية، من خلال إدخال برمجيات مالية متقدمة وأنظمة تقارير مؤتمتة تتيح إعداد القوائم المالية بدقة وسرعة. كما يشمل هذا البعد ربط الفروع بنظام مركزي وتوحيد قواعد البيانات. هذه الأنظمة تدعم توفير تقارير لحظية دقيقة وتقلل من الأخطاء البشرية، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية. وقد أظهرت دراسة (Vasarhelyi et al 2015) أن "تبني الأنظمة الذكية في إعداد التقارير المالية يؤدي إلى تحسين شفافيتها وزيادة القدرة على التنبؤ بالأداء المالي".

٤. البعد البشري والتدريبي

يتضمن هذا البعد تطوير الكوادر البشرية وتدريب العاملين على تطبيق النظم الحديثة في المحاسبة وإعداد التقارير وفق المعايير الدولية. كما يُعزز من ثقافة الامتثال المالي والشفافية بين الموظفين. كلما زادت كفاءة المحاسبين والمدققين الداخليين، ارتفعت جودة القوائم المالية وتراجعت فرص التلاعب أو الأخطاء في عرض المعلومات المالية. وأكدت (Al-Khater & Naser (2014 أن "الاستثمار في العنصر البشري يعتبر من العوامل الحاسمة في إنجاح جهود الإصلاح وإعادة الهيكلة في البنوك".

٥. البعد القانوني والامتثال

يشمل هذا البعد تحديث السياسات والإجراءات بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية والمعايير الدولية مثل IFRS9، وقوانين مكافحة غسل الأموال، والحوكمة المصرفية. هذا الامتثال القانوني يحسّن مصداقية البنك أمام الجهات التنظيمية والمراجعين، وينعكس بشكل مباشر على مصداقية التقارير المالية وقدرتها على اجتياز الفحص الخارجي. ووفقاً لتقرير البنك الدولي (World Bank (2020، فإن "وجود إطار قانوني واضح هو شرط أساسي لتحسين جودة الإفصاح بعد عمليات إعادة الهيكلة".

٢/٧ جودة التقارير المالية – المفهوم والأبعاد

تشير جودة التقارير المالية إلى مدى قدرة القوائم المالية على: توفير معلومات موثوقة وذات مصداقية، ودعم متخذي القرار في تقييم الوضع المالي الحقيقي للبنك، بالإضافة إلى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS). وقد عرّفها (Dechow & Schrand (2004 بأنها "درجة انعكاس المعلومات المالية للحقيقة الاقتصادية للمنشأة". وتُعد جودة التقارير المالية من المفاهيم المحورية في المحاسبة المعاصرة، حيث تعكس مدى قدرة القوائم المالية على تقديم معلومات دقيقة وموثوقة وملائمة لمتخذي القرار. ويمكن تصنيف جودة التقارير المالية إلى عدد من الأبعاد الرئيسية، وهي كما يلي:

١. الملاءمة (Relevance)

يشير هذا البعد إلى قدرة المعلومات المالية المقدمة في التقارير على التأثير في قرارات المستخدمين، سواء المستثمرين أو المقرضين أو الجهات الرقابية. وتتسم المعلومات الملائمة بقدرتها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية أو تأكيد الأداء الماضي. فعندما تكون المعلومات المالية ذات صلة مباشرة باحتياجات متخذ القرار، فإن ذلك يُعزز من قيمة التقرير المالي. وقد أوضح (IASB (2018 أن "الملاءمة تُعد من الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية، ويجب أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرارات الاقتصادية للمستخدمين".

٢. التمثيل الصادق (Faithful Representation)

يُشير إلى مدى دقة المعلومات المالية في عكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة. ويشمل هذا البعد أن تكون المعلومات خالية من التحيز أو الأخطاء الجوهرية، وتعكس بشكل واضح ما يُفترض أن تصفه. فعلى سبيل المثال، يجب أن يُعبر بند "الأصول" عن موارد تملكها المنشأة وتُحقق منافع مستقبلية بالفعل، وليس مجرد تسجيل محاسبي صوري. وقد ذكر (Dechow & Schrand (2004 أن "التمثيل الصادق يُعد مكوناً جوهرياً في الحكم على جودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية".

٣. الشفافية والإفصاح (Transparency and Disclosure)

يعكس هذا البعد مدى قدرة التقارير المالية على عرض المعلومات الجوهرية بصورة واضحة ومتكاملة دون إخفاء أو إغفال. ويُقصد بالشفافية أن تتضمن القوائم المالية تفاصيل كافية حول السياسات المحاسبية، والمخاطر، والتقديرات المستخدمة، لتمكن المستخدم من فهم حقيقة المركز المالي والأداء. الإفصاح الجيد يُعد عاملاً حاسماً في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين. وأكدت (Bushman et al (2004 أن "الشفافية في التقارير المالية ترتبط بشكل وثيق بانخفاض تكاليف رأس المال وزيادة ثقة المستثمرين".

٤. القابلية للمقارنة (Comparability)

تشير القابلية للمقارنة إلى إمكانية مقارنة المعلومات المالية للبنك عبر فترات زمنية مختلفة، أو مقارنتها ببنوك أخرى. وتُعد القابلية للمقارنة ضرورية لتقييم الأداء وتحديد الاتجاهات، وهي تعتمد بشكل كبير على توحيد السياسات المحاسبية واستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ضعف هذا البعد يؤدي إلى تشويه التحليل المالي ويُضعف من استخدام التقارير لأغراض التقييم. وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB (2018 إلى أن "القابلية للمقارنة تُحسن من كفاءة الأسواق المالية وتسهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة".

٥. القابلية للتحقق (Verifiability)

يعني هذا البعد أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية قابلة للتحقق من قبل أطراف مستقلة مثل المراجعين، باستخدام نفس البيانات واتباع نفس الأساليب. ويُساعد هذا على بناء الثقة في مصداقية الأرقام والتقديرات المستخدمة، كما يُقلل من مخاطر التلاعب أو التقدير الشخصي المفرط من قبل الإدارة. وبيّنت (Barth et al (2001 أن "القابلية للتحقق ترفع من موثوقية المعلومات المالية وتُعزز من دور المراجعة الخارجية كآلية للضبط".

٦. القابلية للفهم (Understandability)

يعكس هذا البعد مدى قدرة المستخدمين، وخاصة غير المتخصصين، على فهم محتوى التقارير المالية ومكوناتها الرئيسية. ويُفترض أن تُعرض المعلومات المالية بلغة واضحة، وبطريقة منظمة، مع توفير الإيضاحات اللازمة للبيانات الفنية. كلما زادت قابلية التقارير للفهم، زادت فاعليتها في دعم اتخاذ القرار. وقد نص الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB (2018 على أن "قابلية الفهم لا تعني تبسيط المعلومات المعقدة، بل تقديمها بطريقة منطقية ومدعومة بالإيضاحات الضرورية".

٣/٧ العلاقة بين إعادة الهيكلة وجودة التقارير المالية

تُعد العلاقة بين إعادة الهيكلة المصرفية وتحسين جودة التقارير المالية علاقة مترابطة تؤثر فيها كل من التحسينات التنظيمية والمالية والتقنية على قدرة البنك على إنتاج معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية. ويمكن توضيح العلاقة بينهم من خلال أربعة جوانب كما يلي:

١. إعادة الهيكلة كنقطة انطلاق لإصلاح النظام المحاسبي: إن أولى خطوات إعادة الهيكلة غالباً ما تتضمن إعادة تقييم نظام المعلومات المالية والمحاسبية داخل البنك، بما يشمل: تحديث البرامج المحاسبية المستخدمة، إدخال قواعد البيانات المركزية وربط الفروع، والتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، ولا سيما المعايير المرتبطة بتصنيف الأصول والخسائر الائتمانية المتوقعة، وتشير دراسة (Beuselinck et al (2017 إلى أن "البنوك التي تمر بإعادة هيكلة تتبنى أنظمة محاسبية أكثر تطوراً في مرحلة ما بعد الإصلاح، ما ينعكس على جودة التقارير وشفافيتها".

٢. تعزيز الحوكمة الداخلية والرقابة على التقارير: تُساهم إعادة الهيكلة في تحسين حوكمة البنك من خلال: تفعيل دور لجان التدقيق والمراجعة، إعادة تشكيل مجالس الإدارة وفقاً لمعايير الكفاءة والاستقلال، ورفع كفاءة الرقابة الداخلية وتبني سياسات فحص دقيقة للتقارير المحاسبية قبل إصدارها. وقد أوضح (Bushman & Landsman 2010) أن "البيئة المؤسسية للبنك، وخاصة الحوكمة، تمثل أحد العوامل الجوهرية في تحسين جودة الإفصاحات المالية".

٣. رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي: إحدى أهم نتائج إعادة الهيكلة هي التوجه نحو مزيد من الشفافية والإفصاح، مما يرفع من جودة التقارير المالية من خلال: الإفصاح عن السياسات المحاسبية بوضوح، تقديم ملاحظات أكثر تفصيلاً حول الأصول المتعثرة والاحتياطات، وتقليص الفجوة المعلوماتية بين إدارة البنك وأصحاب المصلحة، وأثبتت دراسة (Kusnadi et al 2016) أن "الإصلاحات التنظيمية للبنوك تؤدي إلى تقليص الممارسات المحاسبية التحفظية المفرطة وزيادة وضوح المعلومات للمستثمرين".

٤. تحسين قدرة التقارير على دعم القرار: عندما تتحسن جودة المعلومات المالية الناتجة عن عملية إعادة الهيكلة، ينعكس ذلك على: قدرة إدارة البنك على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على بيانات موثوقة، تحسين إدارة المخاطر والربحية اعتماداً على تحليلات دقيقة، تمكين الجهات الرقابية والمستثمرين من تقييم الأداء المالي الحقيقي. وقد بينت دراسة (Barth et al 2008) أن "تبني المعايير الدولية (IFRS) كنتيجة لإعادة الهيكلة يُحسن من قابلية القوائم المالية للمقارنة ويعزز فائدتها في اتخاذ القرار".

وترى الباحثة إن إعادة الهيكلة للبنك الزراعي المصري لا تُعد فقط إصلاحاً إدارياً أو مالياً، بل تمثل مدخلاً جوهرياً لتحسين بيئة إعداد التقارير المالية. ويتوقع أن تُسهم في تعزيز موثوقية الإفصاح، وزيادة التزام البنك بالمعايير الدولية، ورفع جودة البيانات التي يعتمد عليها صانعو القرار داخلياً وخارجياً.

٤/٧ تجربة إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري

يُعد البنك الزراعي المصري نموذجاً واقعيًا لتجسيد أثر عمليات إعادة الهيكلة على تحسين جودة التقارير المالية، حيث خضع البنك منذ عام ٢٠١٦ لبرنامج شامل لإعادة الهيكلة بالتنسيق مع البنك المركزي، شمل إعادة رسملة البنك، وإصلاح هيكله التنظيمي، وتحديث بنيته التكنولوجية والمحاسبية. وقد استهدفت هذه الخطة في جانبها المالي رفع مستوى الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS)، وتفعيل نظم رقابة داخلية أكثر صرامة، وتدريب الكوادر المالية على إعداد تقارير مالية عالية الجودة.

ومع مرور الوقت، بدأت تظهر انعكاسات إيجابية لهذه الإصلاحات على جودة الإفصاح المالي، حيث لوحظ تحسن في اتساق البيانات المعروضة في القوائم المالية، وزيادة مستوى الشفافية في عرض المعلومات الخاصة بالمخصصات والديون المتعثرة، فضلاً عن تقديم تقارير أكثر دقة وتفسيراً للأداء المالي الفعلي للبنك. كما ساهمت إعادة هيكلة البنية المحاسبية في تقليل الفجوة بين النتائج المالية الفعلية والتوقعات التقديرية، وهو ما يعكس ارتفاع درجة الموثوقية والتمثيل الصادق للمعلومات المالية.

وتؤكد المؤشرات الحديثة الصادرة عن البنك المركزي المصري (٢٠٢٣) أن البنك الزراعي المصري بدأ في تحقيق تقدم ملحوظ في مستوى جودة التقارير المالية المنشورة، ما ساهم بدوره في تحسين صورة البنك أمام المستثمرين والمودعين، ورفع درجة الثقة في معاملاته المالية. وهو ما يُثبت فرضية البحث القائلة بأن إعادة الهيكلة تمثل أداة رئيسية

تقييم أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين جودة التقارير المالية..... أ.د/ محسن عبيد عبدالغفار- د/ رجب محمد عمران- أ/ رانيا شفيق غبريال

لتحسين جودة المعلومات المالية في البنوك العامة. وقد بدأت خطة إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري منذ عام ٢٠١٦ بالتعاون مع البنك المركزي المصري، وشملت: ضخ رأس مال جديد وتحسين الهيكل التمويلي، إعادة صياغة نظم الحوكمة والإدارة، تطوير البنية التكنولوجية والمحاسبية، والتحول نحو المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). وقد أوضح تقرير البنك المركزي المصري (٢٠٢٣) أن "جهود إعادة هيكلة البنك الزراعي ساهمت في تحسين مستوى الشفافية والامتثال في التقارير المالية الصادرة عن البنك".

٨/ الدراسة الميدانية

١/٨ منهجية الدراسة التطبيقية

إعتمدت الباحثة على تصميم إستبيان لتقييم أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين جودة التقارير المالية، وتم توزيعه على مجتمع الدراسة من المصرفيين العاملين في البنك، وتنوعت وظائفهم من محاسبين ومدراء ماليين ومسؤولين في قسم الحوكمة ومراجعي الرقابة الداخلية ومدققي التفقيش والرقابة ورؤساء قطاعات ورؤساء مجموعات ومدراء فروع بواقع ١٣٠ استبانة، تم الرد عليهم جميعاً، كما تم تقسيم الإستبيان إلى ثلاثة أقسام أساسية وكل قسم يحتوي على مجموعة من العبارات تستهدف الوصول إلى حل مشكلة الدراسة.

ويمكن توصيف عينة الدراسة من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية مثل الوظيفة وعدد سنوات العمل في البنك الزراعي (أو الخبرة العلمية) ونوع المستقصى منه، حيث يوضح الجدول (١) توصيفاً لعينة الدراسة وفقاً للوظيفة بينما يوضح الجدول رقم (٢) توصيف عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة في حين يوضح الجدول رقم (٣) توصيف العينة وفقاً لأنوع المجيب، وفيما يلي إستعراض لهذه المتغيرات:

جدول رقم (١): توصيف العينة وفقاً لمتغير الوظيفة

م	الوظيفة	العدد	النسبة
١	مدير مالي	١٢	٩.٢%
٢	محاسب	٣٣	٢٥.٤%
٣	موظف (مسئول) في قسم الحوكمة	٣	٢.٣%
٤	مراجعي الرقابة الداخلية	٨٢	٦٣.١%
	الإجمالي	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول (١) أن نسبة ٦٣.١% من العينة يعملون كمراجعي الرقابة الداخلية بواقع ٨٢ مشاركاً، في حين تبين أن ٢٥.٤% يعملون كمحاسبين بعدد ٣٣ مشاركاً، كما تبين أن نسبة العاملين كمديرين ماليين بلغت ٩.٢% من العينة بواقع ١٢ مشاركاً، وأخيراً بلغت نسبة الموظفين (أو المسؤولين) في قسم الحوكمة في البنوك المصرية ٢.٣% بواقع عدد ٣ مشاركاً.

جدول رقم (٢): توصيف العينة وفقاً لسنوات الخبرة

م	عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة
١	أقل من ٥ سنوات	١٥	١١.٥%
٢	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٨	٦.٢%
٣	من ١٠ إلى ١٥ سنة	١	٠.٨%
٤	أكثر من ١٥ سنة	١٠٦	٨١.٥%
	الإجمالي	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي
وبلاحظ من الجدول (٢) أن نسبة ٨١.٥% من العينة لديهم خبرة مهنية أكثر من ١٥ سنة بواقع ١٠٦ مشاركاً، في حين ١١.٥% من العينة لديهم خبرة مهنية أقل من ٥ سنوات بواقع ١٥ مشاركاً، كما تبين أن نسبة ٦.٢% من العينة لديهم خبرة مهنية أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات بواقع ٨ مشاركاً، وخيراً تبين أن نسبة ٠.٨% من العينة لديهم خبرة مهنية من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة بعدد ١ مشاركاً، وهذا يدل على أن النسبة الأكبر المشاركة في توصيف العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة كانت أكثر من ١٥ سنة.
وبلاحظ من الجدول رقم (٣) أن نسبة ٧٦.٩% من العينة من الذكور بواقع ١٠٠ مشاركاً، في حين أن ٢٣.١% من العينة من الإناث بواقع ٣٠ مشاركاً.

جدول رقم (٣): توصيف العينة وفقاً لجنس المجيب

م	جنس المجيب	العدد	النسبة
١	ذكر	١٠٠	٧٦.٩%
٢	أنثى	٣٠	٢٣.١%
	الإجمالي	١٣٠	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

٢/٨ نتائج اختبارات الصدق والثبات

يعبر الصدق عن دراسة مدى قدرة هذه الأداة على قياس وتوفير المعلومات المطلوبة، بمعنى أن الصدق يتحقق من أن الأداة لا تقيس إلا الشيء الذي وضعت لقياسه. أما الثبات فيعني أن تكون الاستبانة على درجة عالية من الدقة والاتقان والاتساق فيما تزودنا بها من بيانات عن الموضوع محل الدراسة، وتعطى نفس النتائج تقريباً إذا طبق على نفس الأشخاص في توقيت مختلفة.

وقد اعتمدت الباحثة على تقدير الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، والذي يعتمد على مدى توافر الاتساق في أداة الدراسة من فقرة إلى أخرى وإلى جميع فقرات الاستبانة، كما اعتمدت على قياس صدق البناء الداخلي من خلال معامل الارتباط بين كل محور وإجمالي محاور الاستبانة ككل، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبارات الصدق والثبات:

جدول رقم (٤): نتائج اختبارى الصدق والثبات لفقرات الاستبانة

المحور	كود العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
(A) جوانب تقييم إعادة الهيكلة في البنك الزراعي المصري	A1:A13	٠.٨٨٦	٠.٨٨٢
(B) دور إعادة الهيكلة بالبنك الزراعي على جودة التقارير المالية	B1:B11	٠.٩٤٢	٠.٩٣٦
المعامل الكلى للاستبانة	AB	٠.٩٥٦	—

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي
تبين من الجدول رقم (٤) أن قيمة معامل ألفا للمحور الأول: جوانب تقييم إعادة الهيكلة في
البنك الزراعي المصري قد بلغت (٠.٨٨٦)، وللمحور الثانى دور إعادة الهيكلة بالبنك
الزراعي على جودة التقارير المالية بلغت (٠.٩٤٢)، كما بلغ معامل ألفا للاستبانة ككل
(٠.٩٥٦)، وهو ما يعنى مستوى مقبول من اعتمادية (مصادقية) المقاييس، وذلك بالنسبة
لكافة المتغيرات، حيث تمثل ٦٠% الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا، وارتفاع معدلات
الاعتمادية يعكس ارتفاع درجة الاتساق الداخلى بين محتويات كل متغير من المتغيرات
السابقة، كما يعنى إمكانية الاعتماد على هذه المتغيرات فى الواقع العملى.

٣/٨ نتائج التوزيع التكرارى والنسبى لمتغيرات الدراسة

بادئ ذى بدء يمكن الإشارة إلى أن الإشتبيان يتكون من محورين هامين، حيث يركز كل
محور على جانب معين من جوانب الدراسة، فالقسم الأول ويرمز له بالرمز (A) يختص
بجوانب تقييم إعادة الهيكلة في البنك الزراعي المصري، ويتكون هذا المحور من (١٣)
متغير فرعى كما يلي:

(A1): تعتبر عملية تنفيذ إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري خطوة ضرورة فى تعزيز
قدرته على تحقيق التنمية المستدامة. (A2): تساعد إعادة الهيكلة المالية بالبنك الزراعي فى
تحسين الأداء والحد من الديون المتعثرة. (A3): تساعد إعادة الهيكلة التشغيلية على ابتكار
خدمات جديدة وخفض تكاليف الخدمات المصرفية. (A4): تساعد إعادة الهيكلة التنظيمية
والإدارية بالبنك الزراعي على تدعيم القدرة التنافسية للبنك. (A5): تساعد عملية إعادة
الهيكلة فى تحسين كفاءة الأداء المالي للبنك. (A6): ينتج عن عملية إعادة الهيكلة فى البنك
الزراعي تحديات. (A7): ينتج عن إعادة هيكلة البنك الزراعي تغييرات جوهرية لتحسين
الهيكل التنظيمي. (A8): تتطلب إعادة هيكلة البنك الزراعي تطوير النظام المحاسبي
والتقارير المالية. (A9): تتطلب إعادة هيكلة البنك الزراعي تحسين الاستراتيجيات الإدارية.
(A10): نتج عن إعادة هيكلة البنك الزراعي زيادة فى الاستثمارات. (A11): نتج عن إعادة
هيكلة البنك الزراعي تقليص فى النفقات. (A12): نتج عن إعادة هيكلة البنك الزراعي تغيير
فى السياسة الائتمانية. (A13): نتج عن إعادة الهيكلة بالبنك الزراعي تأثير على عملية اتخاذ
القرارات المالية فى البنك.

أما القسم الثالث ويرمز له بالرمز (B) فيتناول دور إعادة الهيكلة بالبنك الزراعي على
جودة التقارير المالية، ويتكون من عدد (١١) متغير فرعى، جاءت على النحو الآتى:

تقييم أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين جودة التقارير المالية.....
أ.د/ محسن عبيد عبدالغفار- د/ رجب محمد عمران- أ/ رانيا شفيق غبريال

(B1): أدت إعادة الهيكلة في البنك الزراعي لزيادة دقة وشفافية التقارير المالية للبنك.
(B2): أدت إعادة الهيكلة في البنك الزراعي لتحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة. (B3):
أدت إعادة الهيكلة في البنك الزراعي الى التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية. (B4): أصبحت التقارير المالية في البنك تتسم بالوضوح وسهولة الفهم بعد إعادة الهيكلة. (B5): أدت إعادة الهيكلة في البنك الى تحسين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية. (B6): أدت إعادة الهيكلة الى تحسن في قدرة البنك الزراعي على تقديم تقارير مالية في التوقيت المناسب بعد تطبيق قواعد الحوكمة. (B7): التقارير المالية للبنك أصبحت أكثر توافقاً مع المعايير الدولية بعد إعادة الهيكلة. (B8): تتوافق التقارير المالية بعد إعادة الهيكلة مع معايير التدقيق والرقابة الداخلية بشكل أكثر صرامة. (B9): يتم الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح داخل التقارير المالية بعد إعادة الهيكلة. (B10): يتبع البنك الممارسات الجيدة في الإفصاح عن المكافآت المالية والمزايا للمديرين التنفيذيين. (B11): هل لديك أي اقتراحات لتحسين جودة التقارير المالية في البنك الزراعي المصري؟
وقد تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وترتيب الفقرات حسب قيمة متوسطاتها الحسابية وأهميتها النسبية. وتوضح الجدول التالية المتوسطات والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بمحاور وفقرات الدراسة، من خلال رأي فئات المستقصى منهم موزعة على المحورين الآتيين:

جدول (٥): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات القسم الأول ذات الصلة بجوانب تقييم إعادة الهيكلة

في البنك الزراعي المصري

الكود	موافق تماما		موافق		محايد		موافق		موافق تماما		المتوسط	الانحراف	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد			
A1	٧١	%٥٤.٦	٤١	%٣١.٥	١٠	%٧.٧	٧	%٥.٤	١	%٠.٨	٤.٣٤	٠.٨٩٤	
A2	٤٥	%٣٤.٦	٦٨	%٥٢.٣	١٠	%٧.٧	٥	%٣.٨	٢	%١.٥	٤.١٥	٠.٨٣٦	
A3	٤٩	%٣٧.٧	٥٧	%٤٣.٨	١٥	١١.٥ %	٧	%٥.٤	٢	%١.٥	٤.١١	٠.٩١٧	
A4	٦٤	%٤٩.٢	٥٨	%٤٤.٦	٣	%٢.٣	٣	%٢.٣	٢	%١.٥	٤.٣٨	٠.٧٨٠	
A5	٥١	%٣٩.٢	٦٨	%٥٢.٣	٦	%٤.٦	٣	%٢.٣	٢	%١.٥	٤.٢٥	٠.٧٨١	
A6	٦٢	%٤٧.٧	٦١	%٤٦.٩	٧	%٥.٤	٠	%٠	٠	%٠	٤.٤٢	٠.٥٩٥	
A7	٥٢	%٤٠.٠	٦٧	%٥١.٥	٨	%٦.٢	٢	%١.٥	١	%٠.٨	٤.٢٨	٠.٧١٨	
A8	٦٠	%٤٦.٢	٦٣	%٤٨.٥	٤	%٣.١	١	%٠.٨	٢	%١.٥	٤.٣٧	٠.٧٢٨	
A9	٦٣	%٤٨.٥	٦٠	%٤٦.٢	٥	%٣.٨	١	%٠.٨	١	%٠.٨	٤.٤١	٠.٦٧٩	
A10	٤١	%٣١.٥	٦٨	%٥٢.٣	١٣	١٠.٠ %	٥	%٣.٨	٣	%٢.٣	٤.٠٧	٠.٨٨٢	
A11	٢٠	%١٥.٤	٤٢	%٣٢.٣	٣٧	٢٨.٥ %	٢٢	%١٦.٩	٩	%٦.٩	٣.٣٢	١.١٣٦	
A12	٥٠	%٣٨.٥	٦٢	%٤٧.٧	١١	%٨.٥	٧	%٥.٤	٠	%٠	٤.١٩	٠.٨٠٨	
A13	٤٠	%٣٠.٨	٧٦	%٥٨.٥	٩	%٦.٩	٤	%٣.١	١	%٠.٨	٤.١٥	٠.٧٤١	
A	إجمالي المحور الأول											٤.١٩	٠.٥٣١

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) ما يلي:

١. أن هناك توافق بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة بشأن الموافقة على أهمية جوانب تقييم إعادة الهيكلة في البنك الزراعي المصري، حيث تتراوح قيمة المتوسط الحسابي لآراء العينة كوحدة واحدة ما بين (٣.٣٢)، (٤.٤٢)، وهي قيمة تعكس أهمية إعادة الهيكلة في البنك الزراعي المصري.

تقييم أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين جودة التقارير المالية..... أ.د/ محسن عبيد عبدالغفار- د/ رجب محمد عمران- أ/ رانيا شفيق غبريال

٢. اختلاف الترتيب والأهمية النسبية بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة حول أهمية جوانب تقييم إدارة الهيكلة في البنك الزراعي المصري، وقد حصلت الفقرات الآتية على الترتيب من الأول إلى الرابع:

- (A6) ينتج عن عملية إعادة الهيكلة في البنك الزراعي تحديات بمتوسط حسابي (٤.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٥٩٥)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٨٨.٤٠) % بمستوى أهمية مرتفع للغاية.
 - (A9) تتطلب إعادة هيكلة البنك الزراعي تحسين الاستراتيجيات الإدارية، بمتوسط حسابي (٤.٤١)، وانحراف معياري (٠.٦٧٩)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٨٨.٢٠) % بمستوى أهمية مرتفع للغاية.
 - (A4) تساعد إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية بالبنك الزراعي على تدعيم القدرة التنافسية للبنك، بمتوسط حسابي (٤.٣٨)، وانحراف معياري (٠.٧٨٠)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٨٧.٦٠) % بمستوى أهمية مرتفع للغاية.
 - (A8) تتطلب إعادة هيكلة البنك الزراعي تطوير النظام المحاسبي والتقارير المالية، بمتوسط حسابي (٤.٣٧)، وانحراف معياري (٠.٧٢٨)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٨٧.٤٠) % بمستوى أهمية مرتفع للغاية.
٣. حصلت الفقرة (A11) نتج عن إعادة هيكلة البنك الزراعي تقليص في النفقات، على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (٣.٣٢)، وانحراف معياري (١.١٣٦)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٦٦.٤٠) % بمستوى مرتفع الأهمية.
٤. بلغ متوسط آراء أفراد العينة (٤.١٩) بانحراف معياري يساوي (٠.٥٣١) كما أن الوزن النسبي قد بلغ (٨٣.٨٠) %، بما يدل على أن إجابات المشاركين حول جوانب تقييم إعادة الهيكلة في البنك الزراعي المصري قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث اتضح موافقة المشاركين على جميع محاور هذا البعد.

جدول (٦): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات القسم الأول ذات الصلة بدور إعادة الهيكلة بالبنك الزراعي على جودة التقارير المالية

الكود	موافق تماما		موافق		محايد		موافق		غير موافق		المتوسط	الانحراف	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد			
B1	٥٠	%٣٨.٥	٦٥	%٥٠.٠	١١	%٨.٥	٤	%٣.١	٠	%٠.٠	٤.٢٤	٠.٧٣٥	
B2	٤٦	%٣٥.٤	٧٢	%٥٥.٤	٨	%٦.٢	٤	%٣.١	٠	%٠.٠	٤.٢٣	٠.٦٩٩	
B3	٤٢	%٣٢.٣	٧٤	%٥٦.٩	٨	%٦.٢	٦	%٤.٦	٠	%٠.٠	٤.١٧	٠.٧٣٨	
B4	٤٣	%٣٣.١	٦٤	%٤٩.٢	١٤	%١٠.٨	٨	%٦.٢	١	%٠.٨	٤.٠٨	٠.٨٦٨	
B5	٤١	%٣١.٥	٧٠	%٥٣.٨	١١	%٨.٥	٨	%٦.٢	٠	%٠.٠	٤.١١	٠.٨٠٠	
B6	٤٨	%٣٦.٩	٦٨	%٥٢.٣	١٢	%٩.٢	١	%٠.٨	١	%٠.٨	٤.٢٤	٠.٧١٣	
B7	٤٢	%٣٢.٣	٧٣	%٥٦.٢	١٣	%١٠.٠	٢	%١.٥	٠	%٠.٠	٤.١٩	٠.٦٧٢	
B8	٤٤	%٣٣.٨	٧١	%٥٤.٦	١٠	%٧.٧	٣	%٢.٣	٢	%١.٥	٤.١٧	٠.٧٨٩	
B9	٣٦	%٢٧.٧	٦٣	%٤٨.٥	٢٥	%١٩.٢	٥	%٣.٨	١	%٠.٨	٣.٩٨	٠.٨٣٥	
B10	٣١	%٢٣.٨	٤٧	%٣٦.٢	٣٤	%٢٦.٢	٩	%٦.٩	٩	%٦.٩	٣.٦٣	١.١٢٨	
B	إجمالي المحور الثاني											٤.١٠	٠.٦٥٤

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

- يتم الحصول على الأهمية النسبية بضرب قيمة المتوسط الحسابي في ٢٠ (٥/١٠٠) المقياس خماسي^١ (الأوزان).

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) ما يلي:

١. أن هناك توافق بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة بشأن الموافقة على دور إعادة الهيكلة بالبنك الزراعي على جودة التقارير المالية، حيث تتراوح قيمة المتوسط الحسابي لآراء العينة كوحدة واحدة ما بين (٣.٦٣)، (٤.٢٤)، وهي قيمة تعكس دور إعادة الهيكلة في تحسين جودة التقارير المالية في البنك الزراعي المصري.
٢. اختلاف الترتيب والأهمية النسبية بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة حول دور إعادة الهيكلة بالبنك الزراعي على جودة التقارير المالية، وقد حصلت الفقرات الآتية على الترتيب من الأول إلى الرابع:

- (B1) أدت إعادة الهيكلة في البنك الزراعي لزيادة لدقة وشفافية التقارير المالية للبنك بمتوسط حسابي (٤.٢٤)، وانحراف معياري (٠.٧٣٥)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٨٤.٨٠ %) بمستوى أهمية مرتفع للغاية.
 - (B6) أدت إعادة الهيكلة الى تحسّن في قدرة البنك الزراعي على تقديم تقارير مالية في التوقيت المناسب بعد تطبيق قواعد الحوكمة بمتوسط حسابي (٤.٢٤)، وانحراف معياري (٠.٧١٣)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٨٤.٨٠ %) بمستوى أهمية مرتفع للغاية.
 - (B2) أدت إعادة الهيكلة في البنك الزراعي لتحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة بمتوسط حسابي (٤.٢٣)، وانحراف معياري (٠.٦٩٩)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٨٤.٦٠ %) بمستوى أهمية مرتفع للغاية.
 - (B7) التقارير المالية للبنك أصبحت أكثر توافقًا مع المعايير الدولية بعد إعادة الهيكلة بمتوسط حسابي (٤.١٩)، وانحراف معياري (٠.٦٧٢)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٨٣.٨٠ %) بمستوى أهمية مرتفع للغاية.
 - ٣. حصلت الفقرة (B10) يتبع البنك الممارسات الجيدة في مجال الإفصاح عن المكافآت المالية والمزايا للمديرين التنفيذيين، على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (٣.٦٣)، وانحراف معياري (١.١٢٨)، وقد بلغت الأهمية النسبية للفقرة (٧٢.٦٠ %) بمستوى مرتفع الأهمية.
 - ٤. بلغ متوسط آراء أفراد العينة (٤.١٠) بانحراف معياري يساوي (٠.٦٥٤) كما أن الوزن النسبي قد بلغ (٨٢.٠٠ %)، بما يدل على أن إجابات المشاركين حول دور إعادة الهيكلة على جودة التقارير المالية في البنك الزراعي المصري قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث اتضح موافقة المشاركين على جميع محاور هذا البعد.
- ٤/٨ نتائج ذات صلة بأثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين جودة التقارير المالية
- اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار البسيط والمتعدد للتعرف على مدى المحور الأول والمتمثل في المتغير المستقل: جوانب تقييم إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري والذي يرمز لها بالرمز (A) على المحور الثالث والمتمثل في المتغير التابع: جودة التقارير المالية والذي يرمز له بالرمز (B):

تقييم أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على تحسين جودة التقارير المالية.....
أ.د/ محسن عبيد عبدالغفار- د/ رجب محمد عمران- أ/ رانيا شفيق غبريال

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على جودة التقارير المالية

المتغير المعنوي	معامل الانحدار (B)	الخطأ المعياري	معامل بيتا (Beta)	قيمة ت (T)	المعنوية (Sig)
الثابت	٠.١٣٥	٠.٢٩٣		٠.٤٦٠	٠.٦٤٦
إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري	٠.٩٤٨	٠.٠٧٠	٠.٧٧٠	١٣.٦٣٤	٠.٠٠٠
مقاييس تقييم نموذج الانحدار					
معامل الارتباط (R)	٠.٧٧٠				
معامل التحديد (R ²)	٠.٥٩٢				
معامل التحديد المعدل (Adj R2)	٠.٥٨٩				
قيمة ديرين واتسون (D.W)	١.٨١٠				
قيمة ف (F)	١٨٥.٨٩٦				
المعنوية (Sig)	٠.٠٠٠				

المتغير التابع: جودة التقارير المالية

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من النتائج بالجدول رقم (٧) أن قيمة معامل الارتباط (R) قد بلغت (٠.٧٧٠) مما يعنى وجود علاقة طردية قوية بين إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري وجودة التقارير المالية، كما تبين أن قيمة معامل التحديد (R²) قد بلغت (٠.٥٩٢) وهو ما يعنى أن جوانب تقييم إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري يمكنها تفسير التباين الكلى فى جودة التقارير المالية بنسبة ٥٩.٢٠%، أما باقى النسبة والتي تبلغ ٤٠.٨٠% فترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو لوجود متغيرات أخرى مستقلة قد تؤثر على المتغير التابع، كما يتضح أيضاً معنوية معامل انحدار المتغير المستقل الخاص بإعادة هيكلة البنك الزراعي المصري مع المتغير التابع الخاص بجودة التقارير المالية ويحمل إشارة موجبة، وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أى أن إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وكذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري بقيمة (٠.٧٧٠) وهو ما يعنى أنه كلما تحسنت إعادة هيكلة البنك الزراعي بمقدار وحدة واحدة تحسنت معها جودة التقارير المالية بمقدار (٠.٧٧٠).

كما تشير نتائج الجدول رقم (٧) إلى أن قيمة ديرين واتسون (D.W) بلغت (١.٨١٠) وهى بذلك تقع داخل الحد المسموح به (١.٥ - ٢.٥)، مما يعنى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين متغيرات الدراسة والتي قد تؤثر على دقة النموذج. وقد تم استخدام اختبار (F test) وحيث أن قيمة اختبار (F test) هى (١٨٥.٨٩٦) وهى ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار. ومن خلال مستوى المعنوية يتضح لنا أن معامل الانحدار والذي يساوى (٠.٩٤٨) معنوى عند مستوى معنوية ١%. وبناءً عليه

يتم قبول الفرض: "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على جودة التقارير المالية".

٩/ نتائج وتوصيات الدراسة

تعرض الباحثة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية:

- إن إجابات المشاركين حول جوانب تقييم إعادة الهيكلة في البنك الزراعي المصري قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث اتضح موافقة المشاركين على جميع محاور هذا البعد، حيث بلغ متوسط آراء أفراد العينة (٤.١٩) بانحراف معياري (٠.٥٣١) كما بلغ الوزن النسبي (٨٣.٨٠ %).
- إن إجابات المشاركين حول دور إعادة الهيكلة على جودة التقارير المالية في البنك الزراعي المصري قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث اتضح موافقة المشاركين على جميع محاور هذا البعد، حيث بلغ متوسط آراء أفراد العينة (٤.١٠) بانحراف معياري (٠.٦٥٤) كما بلغ الوزن النسبي (٨٢.٠٠ %).
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أنه تم قبول الفرض الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لإعادة هيكلة البنك الزراعي المصري على جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيمة اختبار (ف) (١٨٥.٨٩٦) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار.

وتعكس هذه النتيجة وجود علاقة تأثير إيجابي ومعنوي بين عمليات إعادة الهيكلة التي تبناها البنك - مثل تطوير نظم المعلومات المالية، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتحسين الحوكمة - وبين التحسن الملحوظ في جودة التقارير المالية الصادرة عنه. ومن ثم، تدعم هذه النتائج التوجهات الحكومية في اعتماد سياسات إعادة الهيكلة كأداة فاعلة لتحسين الأداء المالي والإفصاح المحاسبي في البنوك العامة. كما تبرز هذه النتائج أهمية النظر إلى إعادة الهيكلة ليس فقط كعملية تنظيمية، وإنما كمدخل رئيس لتحسين الشفافية والمصادقية في التقارير المالية، بما يعزز من ثقة أصحاب المصالح في المعلومات المنشورة من قبل البنك.

وفي ضوء النتائج السابقة، تقترح الباحثة التوصيات الآتية:

- استمرار جهود إعادة الهيكلة المؤسسية داخل البنك الزراعي المصري، مع التركيز على تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتحديث البنية التحتية الرقمية، لما لها من دور في تحسين جودة الإفصاح المالي وتقارير الأداء.
- إجراء تقييم دوري لأثر برامج إعادة الهيكلة على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال مؤشرات كمية ونوعية، بما يساعد في قياس العائد المحقق من تلك الإصلاحات، وتوجيهها بشكل أكثر فعالية.
- تعميم تجربة إعادة هيكلة البنك الزراعي المصري في بنوك عامة أخرى تعاني من ضعف في جودة تقاريرها المالية، مع الاستفادة من النجاحات والتحديات التي واجهت البنك الزراعي أثناء تطبيق البرنامج.

مراجع الدراسة

المراجع العربية

- إبراهيم، طارق مجدوب. (٢٠١٩). سياسات الإصلاح المصرفي في السودان وأثرها في تطوير أداء الجهاز المصرفي- تجربة إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨م. رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
- بخيت، محمد بهاء الدين. (٢٠١٨). دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، ٢٢(٤)، ٩٤٠-٩٩١.
- البنك المركزي المصري. (٢٠٢٣). التقرير السنوي للقطاع المصرفي المصري. القاهرة: إدارة التطوير المصرفي
- جانب الله، رمضان، مجاهد، محمد؛ وسعد الدين، إيمان. (٢٠٢٢). دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ٢(٢)، ٥٨٠-٦٢٨.
- خليفة، علاء كامل. (٢٠١٨). أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية. مجلة الشروق للعلوم التجارية، ١٠(١٠)، ٣١٥-٢٤٩.
- راشد، محمد إبراهيم. (٢٠٠٩). أثر عمليات الاندماج المصرفي على أداء البنوك - دراسة تطبيقية على بنك الأهلي سويس - وبنك العقاري المصري العربي. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد.
- الشعراوي، حسام حسن. (٢٠٢٢). لجنة المراجعة الفعالة وجودة التقارير المالية: الأثر الوسيط لجودة المراجعة دليل من المملكة العربية السعودية. مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، ٦(٢)، ٤٧-٧٩.
- عبد البر، عبد الحميد صديق. (٢٠٠٥). إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصري وكيفية زيادة قدرته التنافسية - دراسة من التجارب الدولية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ١ (يناير)، ٦٥-١٥٤.
- عبد العزيز، أحمد. (٢٠١٨). إعادة هيكلة البنوك: المفهوم، الأهداف، والتحديات. المجلة العربية للإدارة، ٣٨(١)، ٦٢-٤٥.
- عيسى، طارق عبد العظيم (٢٠٢٢). تأثير إعادة الهيكلة الإدارية في البنوك العامة على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٣)، ص. ١١٥-١٤٢.

المراجع الأجنبية

- Al-Hares, O. M., AbuGhazaleh, N. M., & Haddad, A. E. (2019). The impact of bank restructuring on financial reporting quality: Evidence from MENA countries. International Journal of Accounting & Information Management, 27(1), 136-154.
- Al-Khater, K., & Naser, K. (2014). Users' perceptions of corporate social responsibility and accountability: Evidence from an

- emerging economy. Management of Environmental Quality, 25(5), 527–549.
- Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R. (2001). The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: Another view. Journal of Accounting and Economics, 31(1-3), 77–104.
- Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International Accounting Standards and Accounting Quality. Journal of Accounting Research, 46(3), 467–498.
- Berger, A. N., Imbierowicz, B., & Rauch, C. (2017). The roles of corporate governance in bank failures during the recent financial crisis. Journal of Money, Credit and Banking, 49(1), 1–44.
- Beuselinck, C., Cascino, S., & Maffett, M. (2017). Bank regulation and earnings quality: International evidence from private firms. Journal of Financial Economics, 123(3), 585–602.
- Boos, D., Karampatsas, N., Garn, W., & Stergioulas, L. K. (2024). Predicting corporate restructuring and financial distress in banks: The case of the Swiss banking industry. Journal of Financial Research, 47(2), 497-533.
- Bushman, R. M., & Landsman, W. R. (2010). The pros and cons of regulating corporate reporting: A critical review of the arguments. Accounting and Business Research, 40(3), 259–273.
- Bushman, R., Piotroski, J., & Smith, A. (2004). What determines corporate transparency?. Journal of Accounting Research, 42(2), 207–252.
- Dechow, P., & Schrand, C. (2004). Earnings Quality. CFA Institute Research Foundation.
- Dechow, P., & Schrand, C. (2004). Earnings Quality. The Research Foundation of CFA Institute.
- Duong, T. T. N., Phan, H. T., Hoang, T. N., & Vo, T. T. T. (2020). The effect of financial restructuring on the overall financial performance of the commercial banks in Vietnam. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(9), 75-84.
- Dziobek, M. C. H., & Pazarbasioglu, C. (1997). Lessons from systemic bank restructuring: a survey of 24 countries. International Monetary Fund.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting. London: IFRS Foundation.

- International Accounting Standards Board (IASB). (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting. London: IFRS Foundation.
- Kusnadi, Y., Leong, K. S., Suwardy, T., & Wang, J. (2016). Audit committees and financial reporting quality in Singapore. Pacific-Basin Finance Journal, 40, 395–416.
- Okonkwo, J. J., Okere, W., Okoye, N. J., & Mkpuru, E. T. (2023). The Effect of Capital Restructuring on Bank Financial Performance. AKRUAL: Jurnal Akuntansi, 15(1), 14-25.
- Okoye, L. U., Olokoyo, F., Okoh, J. I., Ezeji, F., & Uzohue, R. (2020). Effect of corporate governance on the financial performance of commercial banks in Nigeria. Banks and Bank systems, 15(3), 55-69.
- Tran, H. N., Tran, P. T., & Nguyen, H. H. (2014). Impact of restructuring on the performance of Vietnamese commercial banks. Journal of Economic Development, 26(2), 26-47.
- Vasarhelyi, M. A., Kogan, A., & Tuttle, B. (2015). Big Data in Accounting: An Overview. Accounting Horizons, 29(2), 381–396.
- World Bank. (2020). Enhancing Financial Disclosure in State-Owned Enterprises. Washington, DC: World Bank Publications.
- World Bank. (2020). State-Owned Banks: Restructuring Strategies for Financial Soundness and Public Value. Washington, DC: World Bank Publications